ويتوقع ان تستمتع اللجنة الى المزيد من الشهادات، وأن تنظر في وثائق وردود جميع الذين وجهت اليهم الاشعارات السابقة الذكر. والانطباع السائد في اسرائيل حاليا، أن الفترة التي ستستغرقها اللجنة حتى تنتهي من المرحلة الثانية من اعمالها لن تطول كثيرا، وربما تستطيع مع بداية السنة المقبلة، تقديم توصياتها النهائية الى الحكومة، على غرار ما فعلته لجنة اغرانات بعد حرب ١٩٧٣. وقد بات مؤكدا ان توصياتها هذه قد تحسم مصير الحكومة والقيادة العسكرية، إذا ما ثبتت التهم، وفقاً لما ورد في الاشعارات السابقة.

ردود الفعل على المجزرة
في وسائل الاعلام الاسرائيلية

كانت ردود الفعل على المجزرة في وسائل الاعلام الاسرائيلية كثيرة ومتنوعة. فقد كُتب وقيل الكثير حول مسؤولية الحكومة والجيش فيما حدث، وحول شعور الاسرائيليين بالذنب تجاه ما جرى، ثم حول انهيار مكاسب الحرب نتيجة احتلال بيروت الغربية والمجزرة داخل المخيمات. وسنورد هنا ابرز ما كتب حول هذه القضية في الصحافة الاسرائيلية، لالقاء بعض الضوء على اتجاهات الرأي العام داخل اسرائيل بعد تلك الجرائم والمجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في لبنان أو كان مسؤولاً عنها، وآخرها المجزرة في مخيمي صبرا وشاتيلا.

في اليوم الأول بعد انتشار انباء المجزرة، ظهرت جميع الصحف الاسرائيلية وهي مليئة بالاخبار والصور عن الجرائم التي ارتكبت، والدعوة إلى تحمل المسؤولية كاملة سواء من جانب الحكومة أو الجيش، واقالة وزير الدفاع شارون ورئيس الاركان ايتان، وحتى استقالة الحكومة كلها. فقد ورد مثلاً في افتتاحية هآرتس يوم ٢٠/٩/١٩٨٢، ان «الظروف التي نفذت بها الجريمة النكراء، جسدت حتماً مسؤولية اسرائيل غير المباشرة، إذا لم تكن المباشرة، تجاه ازهاق آلاف الارواح التي لم يكن هناك أحد يدافع عنها، في نظر الرأي العام العالمي كله. ألم تعلن اسرائيل انها دخلت بيروت الغربية كي تحافظ على النظام وتمنع وقوع كارثة؟ ألم تواصل عملية احتلالها المدينة حتى بعد ان وجهت إليها دعوات كثيرة من حكومات عديدة، وفي نهاية الامر من مجلس الأمن، للتوقف وسحب قواتها؟ ان النقد كله والادعاءات والاتهامات التي وجهت إلينا في الأسابيع الاخيرة، وكأننا صودق على صحتها بصورة كاملة بعد وقوع المجزرة في مخيمات الفلسطينيين. أما الايضاحات التي يعطيها ممثلو اسرائيل الرسميون، فتسمع وكأنها تبريرات جوفاء.

«ان وصمة العار في صبرا وشاتيلا، قد التصقت بنا، وإن ننجح في ازالتها... وهذه القضية الخطيرة لا يمكن ان تمر بسهولة دون محاسبة المسؤولين عنها... واننا نوصي باستقالة رئيس الاركان ايتان من منصبه دون أي تأخير، وإذا لم يتصرف هكذا فعلى رئيس الحكومة إقصاءه عن منصبه إلى ان ينتهي التحقيق... أما المسؤولية الوزارية فتقع على كاهل وزير الدفاع، وإذا لم يتجرأ شارون على الاستقالة من منصبه، فعلى رئيس الحكومة مساعدته في ذلك، اذ يملك صلاحية اقالته حسب القانون».

وكتبت كذلك صحيفة معاريف في افتتاحيتها ليوم ٢٠/٩/١٩٨٢، تقول: «علينا ان نكون صادقين مع انفسنا بما فيه الكفاية، ونعترف بأنه بسبب دخولنا ووجودنا [في المدينة]، وبسبب الثقة العمياء التي اوليناها لرجال الكتائب، أصبحنا مسؤولين بصورة غير مباشرة عن المجزرة الدموية الرهيبة التي وقعت هناك... ان هذه القضية، المثيرة للاشمئزاز، يجب ألا تنتهي بإعراب الجميع عن أسفهم لما حدث، أو حتى اعترافهم بحقيقة أننا اخطأنا في نقطة ما في تقديراتنا، وبأننا لم نكن مثنبهين بما فيه الكفاية، والجميع يوجه أصبع الاتهام إلى الكتائب، وبعد ذلك يتناسون الموضوع. فالمطلوب هنا، توضيح كامل لتسلسل الأحداث والوقائع، وتحديد دقيق وقاطع للمكان والمستوى الذي اقترف الخطأ وأدى إلى هذه النتائج المريعة. ان جهة ما هي المذنبة، ويجب الوصول إلى نتيجة تجاهها. ان هذه الجهة قد فشلت ويجب عدم تمكينها من ارتكاب فشل آخر. لقد إعتمدت هذه الجهة على فئة كان محظوراً الاعتماد عليها، وينبغي أن نضمن ألا يلاحقنا خطأ قرارها ويؤدي بنا إلى الفشل الذريع، ويحطم قلوبنا ويكون وصمة عار لنا جميعاً».

إضافة إلى افتتاحيات الصحف، علق العديد من الكتاب والصحافيين الاسرائيليين على أحداث